

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل المؤسسات



أهداف المحاضرة (ما الذي يجب اكتسابه من هذه المحاضرة):

يعتبر هذا الفصل كمدخل لفهم أسس تمويل المؤسسات والشركات، لذا من المهم:

- ✓ التفرقة بين مختلف المصطلحات ذات الصلة بمصطلح المؤسسة
- ✓ التعرف على الأشكال والأنواع المختلفة للشركات والمؤسسات
- ✓ التعرف بالوظيفة التمويلية بالمؤسسة
- ✓ التعرف على مختلف النسب المالية وكيفية استخدامها

أسئلة المحاضرة:

- ما الفرق بين المصطلحات التالية: الأعمال، المنظمة، الشركة، المؤسسة، المقاول، ريادة الأعمال، المنشأة، المجمع، الجمعيات، التعاونيات، الوكالة، التروست.
- هل كل مؤسسة يمكنها الحصول على التمويل؟
- ما علاقة التمويل بالشكل التنظيمي للشركات والمؤسسات؟

مخطط المحاضرة:

- ✓ مصطلحات ومفاهيم
- ✓ الشركات والمؤسسات: الأنواع والأشكال
- ✓ الفرق بين المؤسسة والشركة
- ✓ الوظيفة التمويلية: المفهوم، الأهمية، المناهج
- ✓ مفهوم التمويل وأهميته
- ✓ أنواع النسب المالية

1. التفرقة بين المصطلحات

المؤسسة، الشركة، المجمع، المنظمة، المقاول، الأعمال، المنشأة، كلها مصطلحات غالباً ما تستخدم بالتبادل في البحوث والأعمال الأكاديمية، هذه المصطلحات تستخدم في بيئة الأعمال ضمن مجالات الإنتاج، والتوزيع، والتجارة، والخدمات، والإنتاج، والصناعة والتكنولوجيا. قد يكون لبعض المصطلحات اختلافات جوهرية مثل الشركات الناشئة، الشركات الجمل، الشركات وحيدات القرن، الوكالة، التعاونية، التروست، الجمعيات؛ وقد يختلف القصد من تخصص لآخر لبعض المصطلحات، كما أن تسميتها وتنظيمها يختلف من بلد لآخر حسب القوانين وأحكام التأسيس، والخصائص والأهداف.

قد يحتاج الأشخاص إلى معرفة الفرق بين هذه المصطلحات لاتخاذ القرار المناسب بشأن خطوات أخرى. وعلى العموم يمكن التفرقة بينها من ثلاثة زوايا، هي: القانونية، والاقتصادية، والتكنولوجية، واللغوية.

التسمية أو التصنيف يتم بناءً على عدة عوامل، تشمل:

- ✓ الغرض التجاري؛
- ✓ التنظيم القانوني ودرجة الرقابة؛
- ✓ الطريقة The manner التي يتم بها فرض الضريبة على دخل الشركة،
- ✓ عدد المساهمين وكمية الأسهم المصدرة؛
- ✓ الهدف، والنمو، والطموح؛
- ✓ القدرة على جمع الأموال؛
- ✓ مدى استخدام التكنولوجيا الفائقة؛
- ✓ نوع النشاط أو الخدمة وعدد الأعضاء؛
- ✓ طريقة التأسيس والتكاليف؛
- ✓ المسؤولية الشخصية.

عموماً يمكن التفرقة بين المصطلحات، كما يلي:

1.1 الشركة (company):

هي أي شكل من أشكال الأعمال الصغيرة أو الكبيرة، تقليدياً تُعرف بأنها عقد يتم بين شخصين أو أكثر، الهدف الأساسي من إقامة الشركة هو تحقيق الربح والسعي لتحقيق النمو والاستمرار. يتم إنشائها بموجب قانون الشركات. توجد عدة أشكال للشركات مثل الشركات الفردية (رأس مالها يعود لشخص واحد)، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات العامة والخاصة، والشركة المحدودة بالأسهم، والشركة المحدودة بالضمان، والشركة غير المحدودة، والشركة الزميلة (associate)، والشركة القابضة، والشركة الفرعية أو التابعة (subsidiary/filiale)، والشركات الناشئة وغيرها. تعرف الشركة بأنها عقد يلزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يشارك كل طرف في مشروع اقتصادي يستهدف تحقيق الربح، وذلك بتقديم حصة من المال أو عمل، واقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة.

2.1. المجمع (Corporate): هو شكل قانوني من التنظيم يُمثل مجموعة من الشركات، وهو الشكل الأكثر تعقيدا، يسمى هذا النوع من الشركات في الجزائر بالمجمع، مثل مجمع بن حمادي والذي يشمل شركة العجائن وشركة استراد وشركة الكترولنيك كوندور. سابقا كان يشار إلى الشركات العامة (ملكية عامة) بالمجمع. يطلق على مالكي الشركة اسم حملة الأسهم. لا يوجد حدود لعدد المالكين أو المساهمين. هذا النوع هو أكثر ملائمة suitable للأعمال الكبيرة، لها مجلس إدارة؛ تعقد اجتماع على أساس دوري بين المساهمين مثل الاجتماع السنوي، وهناك حاجة لتسجيل محضر الاجتماع. تتمتع بشفافية عالية بسبب المتطلبات القانونية والتنظيمية الصارمة المفروضة عليها، وبالتالي فهي تتمتع بثقة عالية.

3.1. المنشأة (Entreprise) والمشروع (Project) والمنظمة (organisation)

والمقاول (Entrepreneurship) والمؤسسة (entreprise):

مصطلحات مترادفة في المعنى في الغالب من وجهة النظر الاقتصادية؛ ولكن من ناحية الأصل تختلف فمثلا المقاول، هي مصطلح كان يشير فقط إلى المنظمات التي تتميز بالابتكار والإبداع، واليوم أصبح يستخدم من وجهة النظر الاقتصادية كمرادف لمصطلح المؤسسة سواء كانت مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة. يستخدم مصطلح المنظمة في الغالب كمرادف لمصطلح المقاول والمؤسسة والحقيقة أنه مصطلح أكثر شمولاً، وأن الهدف يحدد بدقة نوع المنظمة، مثل المنظمات الخيرية، والعامة، والدينية، والتعليمية، والربحية. فالمنظمة (المؤسسة) إذا تأسست لغرض ديني، أو تعليمي، أو مهني، أو اجتماعي، دولي أو عالمي أو إقليمي أو محلي؛ فهي تنظيم لا يهدف إلى الربح كالمؤسسات التعليمية ويشار إليها باسم (establishment/ établissement) أو (Institution).

أما مصطلح المشروع فيقصد به النشاط الذي تقوم عليه الشركة أو المؤسسة مثلا مشروع تدوير البلاستيك، كما يقصد به المنشأة أو المؤسسة، وهو مصطلح يحمل معنى ضيق وهو أقل استعمالاً.

بعض الدول تستعمل مصطلح المنشأة بدل مصطلح المؤسسة مثلا في الجزائر نقول المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين أنه في المملكة العربية السعودية، يتم استخدام مصطلح المنشآت الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ تعرف وزارة العمل الأمريكية المنشأة بأنها: موقع مادي واحد يحدث فيه نشاط مهيم واحد.

4.1. جمعيات (Sociétés): تنطوي عادة على نوع من الخدمات المهنية مثل، شركة المحاماة، شركات المحاسبة. تمثل كلمة جمعيات مجموعة من الأشخاص ينتظمون تحت هذا الشكل، وتجمعهم عوامل التقارب مثل اللغة والثقافة، واللباس، وقواعد السلوك والتخصص أو كل العناصر السابقة، وقد يشار إليها تحت مسمى جمعيات تعاونية، وهي مكونة من مجموعة من الأشخاص يشتركون أسهما أو يقدمون قروضا وحتى قبول الودائع من خلال فتح حسابات التوفير لدى الشركة. وقد يشار إلى المصطلح على أنه مرادف لمصطلح الشركة في اللغة الفرنسية (company).

5.1. ريادة الأعمال (entpreneurship): ويقصد بها المقاولاتية، تضم الأنواع التالية:

✓ ريادة الأعمال الصغيرة:

✓ ريادة الأعمال القابلة للتطوير: ومن أمثلتها الفاييس بوك وانستغرام والتسوق الإلكتروني.

✓ ريادة الأعمال الكبيرة.

6.1. **الوكالة:** هي شركة أو مؤسسة تقدم خدمة معينة نيابة عن شركة أو شخص أو مجموعة أخرى. مثل الوكالات السياحية والوكالات العقارية، مثلاً وكالة عقارية تباع منزل لشخص ما بالنيابة.

7.1. **التعاونية:** هي شركات تنشأ لوائح داخلية خاصة بها، وهي مدارة بالكامل لصالح أعضائها الذين يستخدمون خدماتها، يسمى أعضائها بالملاك المستخدمين. أي أنها شركة يتم تنظيمها بشكل أساسي بغرض تقديم الخدمات والأرباح لأعضائها بدلاً من تحقيق أرباحاً للشركة. النوع الأكثر شيوعاً هو تكوين تعاونيات عقارية مثل شراء مبنى سكني بغرض إعادة تأجير في شكل شقق، وتوجد كذلك تعاونيات إلكترونية مثل المتاجر الإلكترونية الكبيرة، وكذلك الأمر بالنسبة للتعاونيات المهنية والفلاحية، فهي بمثابة شركة تتكون من مهنيين مرخص لهم بممارسة مهنة معينة (المحاسبين، والمحامين، والأطباء، والمهندسين)، ويمكن لهؤلاء تشكيل شركة والاستفادة من المزايا المختلفة للهيكل المؤسسي مثل المسؤولية المحدودة للمساهمين واستمرارية الحياة والإدارة المركزية.

تؤسس هذه الشركة بهدف خدمة الشركاء من خلال الآتي:

- تخفيض ثمن تكلفة، أو ثمن شراء، أو ثمن بيع، بعض المنتجات أو الخدمات، وذلك بمزاولة الشركة أعمال المنتجين أو الوسطاء.
- تحسين صنف المنتجات أو مستوى الخدمات التي تقدمها الشركة إلى الشركاء أو التي يقدمها هؤلاء إلى المستهلكين.

8.1. **المؤسسات أو الشركات غير الربحية:** هي شركات تقدم أعمال خيرية، أو دينية، أو تعليمية، أو علمية، أو أدبية، وهي لا تهدف على تعظيم الربح، لأن عملها يفيد العامة، ويمكن أن تحصل على الاعفاء الضريبي سواء ضرائب الدخل أو ضرائب الأرباح. وهي في الغالب تتبع قواعد تنظيمية خاصة، فمثلاً لا يمكنها توزيع الأرباح على الأعضاء أو تمويل الحملات الانتخابية.



8.2. **الصناعة أو ريادة الأعمال أو المقاولاتية أو الأعمال (business):** هي جميع الشركات (companies) في نفس النوع من الأعمال، مثل صناعة السيارات التي تضم جميع الشركات العاملة في مجال تصنيع وتركيب وتسويق السيارات أو المركبات.

ثانياً. **الفرقة بين الشركات والمؤسسات**

السؤال الذي يطرح هنا هو: ما أهمية معرفة الفرق بين المؤسسة والشركة؟

إذا كان المستثمر يرغب في انشاء شركة، فعليه الاطلاع على قانون الشركات بالبلد، مثلا في الامارات العربية، في حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة، يجب ألا يقل حصة المواطن في رأس مال الشركة عن 51 بالمائة من مجموع الحصص؛ بينما في حالة شركة التضامن، فيشترط أن يكون جميع الشركاء مواطنين.

هناك فرق بين شركة الشخص الواحد والمؤسسة، فعلى الرغم من أن كلا النوعين يتطلب شخصا واحدا، إلا أن الفرق يكمن في الذمة المالية، فمن يرغب في حماية ملكيته الخاصة، فعليه انشاء شركة وليس مؤسسة.

المؤسسة مقيدة بموقع واحد ونشاط أعمال أساسي واحد ومساهم واحد، في حين يمكن للشركة أن يكون لها عدة مواقع، ويمكن أن تشمل أيضا مجموعة من الأنشطة. في الجزائر إذا كان مجال النشاط محدد، فهي مؤسسة مثل مؤسسة الاتصالات، وإذا تنوع مجال النشاط تسمى شركة، مثل الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز.

المؤسسة هي منشأة يمتلكها شخص واحد لممارسة نشاط اقتصادي، ويتحمل صاحبها كافة التزاماتها المالية (الذمة المالية غير منفصلة)، وتتخذ المؤسسة أنواعا مختلفة؛ بينما الشركة فهي منشأة يتم تأسيسها بموجب عقد بين شخصين أو أكثر يلتزم بموجبه كل طرف بالمساهمة في مشروع تجاري يستهدف تحقيق الربح (تقديم حصة من المال أو تقديم عمل وخبرة).

الجدول 1-2. ملخص لأهم المصطلحات باللغة العربية والانجليزية والفرنسية

العربية	الإنجليزية	الفرنسية
الشركة	/Firm/Company Entrepreneurship	Compagnie
المؤسسة	Entreprise	Entreprise
المنظمة	Organization/ Institution/ Foundation/ Establishment	Organisation/ Institution/ Fondation/ Etablissement
المجمع	Corporate	Groupement/ corporation
المقاولة	Entrepreneurship	Entrepreneuriat
المشروع	Entreprise/Project	Entreprise/Projet
المنشأة	Entreprise	Entreprise
الوكالة	Agency	Agence
الجمعيات	Society /company	Société
التعاونية	Cooperative	Coopérative
الثروست	TRUST	TRUST
الأعمال	Entreprise/Business	Affaires

Industrie	Industry	الصناعة
Entrepreneuriat	Entrepreneurship	ريادة الأعمال
Les startups	Startup Company	الشركات الناشئة
Licornes	Unicorns	وحيدات القرن
Chameaux	Camels	الجمل
entreprises individuelles	sole proprietorships	المؤسسة الفردية
Entreprise Unipersonnelle A Responsabilité Limitée	Single Member Limited Liability Companies	الشركة ذات الشخص الواحد وذات المسؤولية المحدودة
Société A Responsabilité Limitée	Limited Liability Company	الشركة ذات المسؤولية المحدودة
Société En Nom Collectif	Partnership	شركة التضامن
Société En Commandite Simple	Limited partnership	الشركة ذات التوصية البسيطة
Société Par Actions	Joint-Stock Company	الشركة المساهمة أو شركة ذات الأسهم
		شركة مساهمة خاصة
Société en commandite par actions (SCPA)/	Limited Partnership	شركة التوصية بالأسهم
	Particular Partnership	شركات المحاصة
Sociétés holding	Holding companies	الشركات القابضة

المصدر: إعداد الباحثة

- كل شركة هي منظمة وليس كل منظمة مجرد شركة.
- بعض المصطلحات تمثل وصفاً يظهر في اسم الشركة، مثل شركة مقاولات.
- بعض الشركات تستمد تسميتها من بعض الخصائص التي تميزها مثل معدلات النمو وقفزاته، مثل الشركات وحيادات القرن والشركات الجمل، وبعض الشركات تستمد تسميتها من التنظيم القانوني، مثل الشركات المحدودة.

ثالثاً. المؤسسات والشركات: الأنواع والأشكال

1. أشكال الشركات (التصنيف على أساس المسؤولية)

1.1. الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

الشركة المحدودة تعني أن مسؤولية الأعضاء تقتصر على مبلغ محدد مذكور في مذكرة التأسيس للشركة، حيث تعطي مسؤوليةً محدودةً لكل مالك، فالأصول الشخصية كالمنزل والسيارات والعقارات، لن تتعرض للخطر في حال واجهت الشركة ذات المسؤولية المحدودة دعاوي قضائية كحالة بناء مجمع سكني، وبعد يظهر أن الأرض لمالك آخر، أو في حالة الإفلاس. الشركة ذات المسؤولية المحدودة، يمكن أن يكون لها حياة محدودة في العديد من الدول. يمكن أن يكون هذا النوع خيار جيداً للشركات المتوسطة أو عالية المخاطر والمالكين الذين لديهم أصولاً شخصية مهمة يريدون حمايتها، والمالكين الذين يرغبون في دفع معدل ضريبي أقل من الشركات الأخرى. أما الشركة غير المحدودة، فمسؤولية العضو بالشركة تنتهي عندما يتوقف العضو عن كونه عضواً بالشركة. هذا النوع هو الأكثر شيوعاً عالمياً. اسم الشركة يكون بذكر "ث ذ م م" مع إضافة شكل الشركة مثلاً الإخوة بكدي. نوع الحصص يكون نقدي أو تقديم خدمة أو الاثنان مع بعض.

الشركة المحدودة هي شركة تتكون على الأقل من شخص واحد على ألا يتجاوز عدد الشركاء 50 شريكاً وبذلك نميز بين النوعين التاليين:

أ/ الشركة ذات الشخص الواحد وذات المسؤولية المحدودة *Entreprise Unipersonnelle A Responsabilité Limitée (EURL)*: يمتلك رأس مالها شخص واحد طبيعي أو معنوي. سميت بالشركة وليس بالمؤسسة لأنها نوع من شركات المسؤولية المحدودة، وتم استحداثها لتشجيع الاستثمار الصغير (المشروعات ذات رأس المال الصغير والمتوسط). من خصائص هذه الشركة استقلالية الذمة المالية (وجود حجاب الشركة)، حيث تكون الأملاك الشخصية لمستحدث المؤسسة منفصلة عن أملاك مؤسسته ولا يلزم إثر ذلك بديون المؤسسة إلا في حدود الرأسمال الاجتماعي.

ب/ الشركة ذات المسؤولية المحدودة متعددة الأعضاء: العضوية لا تقتصر على الأفراد فقط، إنما يمكن أن تشمل الشركات. يحدد رأس مالها بحرية من طرف الشركاء في القانون الأساسي للشركة ويقسم إلى حصص ذات قيم إسمية متساوية، ويشار إليه في جميع وثائق الشركة، وعدد الشركاء لا يتجاوز 50 شريكاً، وإذا تجاوز عدد الشركاء ذلك، وجب تحويلها إلى شركة مساهمة في أجل سنة واحدة. تم استحداث هذا النوع في الإمارات عام 2015 (مناسبة للمستثمرين الذين لا يرغبون في الدخول في شراكات مع الآخرين).

أي نوع مناسب لنشاطك التجاري؟

من الضروري معرفة إيجابيات وسلبيات كل نوع، وطلب النصيحة من محام أو محاسب أو مستشار ضريبي.



2.1. الشركة ذات المسؤولية المحدودة **Limited Liability Company** / **Société A Responsabilité Limitée (SARL)** /

على الأكثر، يحدد رأس مالها بحرية من طرف الشركاء في القانون الأساسي للشركة، يلتزم الشركاء بديون الشركة حسب نسبة مساهمتهم في الرأسمال الاجتماعي. ينقسم رأس مالها إلى حصص متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتداول أو الاكتتاب العام. هذا النوع يجمع بين مزايا شركات الأشخاص (لا يمكن التنازل عن حصة الشخص إلا بشروط معينة)، ومزايا شركات الأموال (عدم اكتساب الشركاء صفة التاجر، ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود حصته). أي أنها تتكون من عدد محدد من الشركاء وليس المساهمين، بحيث لا يزيد عن 50 شريكاً. وأن الأشخاص فيها لا يحملون صفة التاجر، ولا يتحملون أية ديون إلا في حدود حصصهم، أي أن الذمة المالية تكون منفصلة

3.1. شركة التضامن **Société En Nom Collectif (SNC)** : هي شركة أشخاص، عادة تكون عائلية،

تتألف من شخصين فأكثر، على ألا يتعدى عدد الشركاء عدد معين يختلف من بلد إلى آخر، كما أنه لا يوجد حد أدنى لمتطلبات رأس المال الاجتماعي للشركة. الشركاء مسؤولون بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها (كل شخص مسؤول مسؤولية مطلقة)، وكل شخص مسؤول مسؤولية غير محدودة. يتكون اسمها من أسماء جميع الشركاء، ويجوز أن يقتصر اسمها على اسم شريك أو أكثر مع إضافة كلمة "وشركائه"، كما يمكن أن تحمل اسم تجاري خاص، بشرط أن يقترن بما يدل على أنها شركة تضامن. نوع الحصص تكون إما نقداً أو تقديم خدمات أو عيني كالتجهيزات. تكون حصص الشركاء غير قابلة للتداول، أي عدم بيع الشريك حصته أو إحلال شخص آخر محله إلا بموافقة الشركاء.

في هذا النوع فإنه في حالة إفلاس أحد الشركاء أو منعه من ممارسة مهامه أو فقدان أهليته، تنحل الشركة ما لم ينص القانون الأساسي للشركة على استمرارها، أو يقرر باقي الشركاء ذلك بالإجماع حسب المادة 563. كل شخص في هذه الشركة هو تاجر (يكتسب الشريك صفة التاجر)، وان إفلاسه يؤدي إلى إفلاس كل الشركاء، ولا يجوز التنازل عن الحصص إلا بموافقة جميع الشركاء.



الفرق بين شركات الأموال وشركات الأشخاص، يمكن ايجازها بالجدول التالي:
هذا التقسيم هو في كل دول العالم

لجدول 2. الفرق بين شركات الأموال وشركات الأشخاص

شركات الأموال أو شركات الأسهم أو شركات الحصص	شركات الأشخاص	
كبير	صغير	رأس المال
يمكنها	لا يمكنها	طرح الحصص للتداول
يمكن أن يكون شريكاً فيها	لا يمكن أن يكون شريكاً فيها، لأنه يكتسب صفة التاجر	الموظف العام، الأطباء والمحامون وصفة التاجر
لا يوجد تأثير شخصي للشركاء، وإنما الاعتبار المالية هي الأهم. فموت أحد الشركاء لا يؤثر على الشركة (لا نقول شركة مساهمين إنما شركة مساهمة). الإدارة تدير أموال المساهم. المساهمون لا يعرفون بعضهم.	الشركاء مرتبطون بصللة قرابة أو صداقة أو عمل. بمجرد وفاة أحد الشركاء تنحل الشركة. الأشخاص يديرون أموالهم	الاعتبارات الشخصية والمالية
شركات المساهمة، التوصية بالاسهم ، ذات المسؤولية المحدودة	شركات التضامن، التوصية البسيطة، ذات المسؤولية المحدودة، المحاصة	الأنواع
مساهم	شريك	
تدار بواسطة مجلس الإدارة مكون من أعضاء غير الشركاء المؤسسين لماذا؟ كثرة المساهمين وقد لا تتوافر المعرفة لديهم في إدارة الشركة إلى جانب إمكانية بيع المساهم لاسهمه وتحوله لمساهم منافس كلها أسباب تستدعي ضرورة فصل الملكية عن الغدارة	تدار بواسطة الشركاء والمؤسسين	الإدارة
المسؤولية على حسب نسبة المساهمة	مسؤولية شخصية تضامنية غير محدودة. كأنها ديون شخصية. الثقة تكون أكبر لأن المخاطرة على عدة أشخاص	المسؤولية والمخاطر

اسم الشركة	يتضمن أسماء الشركاء خاصة المتضامنون	ليس بالضرورة اسم الشركاء
------------	-------------------------------------	--------------------------

المصدر: إعداد الباحثة

النوع الأول والنوع الثاني من الشركات تعد الأكثر انتشار والأكثر تركزا.

4.1. الشركة ذات التوصية البسيطة (SCS) **Société En Commandite Simple** : هي شركة

أشخاص للتسيير وأشخاص ممثلين لرؤوس الأموال، بالرغم من انها تصنف كشركة أشخاص. أي أنها تتضمن شركاء من:

- الشركاء المتضامنون (مسيرون، مسؤولون مسؤولية غير محددة): لهم الحق في إدارة الشركة، ومسؤولون في أموالهم الخاصة وبالتضامن عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها. أي متضامنون بأموالهم الخاصة في حالة الخسارة. والشريك يكتسب صفة التاجر. وبالتالي يجوز للأشخاص الممنوعون من ممارسة التجارة أن يكونوا شركاء غير موصون.

- الشركاء الموصون (ممثلون أو مساهمون في رأس مال الشركة): يساهمون في رأس مال الشركة، ولا يكتسب صفة التاجر وبالتالي ليس لهم الحق في إدارة الشركة، وكل شريك مسؤولا عن ديون الشركة والتزاماتها بمقدار حصته في رأس مال الشركة فقط، أي لا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود حصته في رأس مال الشركة، وبالتالي له حرية التنازل عن حصته في الشركة لأي شريك آخر دون الرجوع إلى أي من باقي الشركاء. هذا النوع غير منتشر في الجزائر.

اسم شركة التوصية البسيطة هو اسم تجاري مثلا شركة الريادة مع إضافة شركة توصية بسيطة. ويجوز إضافة اسم أحد الشركاء المتضامنون. بالنسبة لتداول حصص الشركاء، الشريك المتضامن لا يحق له التنازل عن حصته، إلا بشروط يتم ذكرها في عقد الشركة. أما الشريك الموصي له الحق في التنازل لأحد الشركاء متضامن أو لشريك موصي. أما التنازل لشخص من خارج الشركة فيتطلب موافقة جميع أعضاء الشركة. لا يمكن أن يدخل اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة، بحكم مسؤوليته المحدودة. هذا الشكل له عدة خصائص خاصة منها عدم اشتراط حد أقصى للشركاء الموصين، وكذلك لا توجد حدود لرأس المال التأسيسي.

5.1. شركة التوصية بالأسهم **Limited** / **Société en commandite par actions (SCPA)**

Partnership¹: هي شركة أموال تضم شركاء مساهمين مسؤولين عن ديون والتزامات الشركة في حدود قيمة الأسهم المملوكة لهم، وشركاء متضامين مسؤولين عن ديون الشركة حتى في أموالهم الخاصة، أي أنها خليط بين شركة الأسهم وشركة التوصية البسيطة، عدد الشركاء المساهمين، لا يمكن أن يقل عن ثلاثة ولا يذكر اسمهم في اسم الشركة. يقسم رأسمالها على شكل أسهم. الحد الأدنى من الرأسمال الاجتماعي للتأسيس هو 5.000.000 دج في حالة الدعوة للاكتتاب العام، و1.000.000 دج في حال عدم الدعوة للاكتتاب العام. المسيرون هم مساهمين ولا يمكن أن يتحملوا لوحدهم الخسائر إلا في حدود نسبة مساهمتهم، وللشركاء المتضامين مسؤولية غير محدودة وتضامنية لديون الشركة. هذا

¹ البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، الاشكال القانونية للمؤسسة، المرجع السابق.

الشكل غير منتشر بكثرة في الجزائر. هي مزيج بين شركات الأموال وشركات الأشخاص. يتم تأسيس هذه الشركة بنفس إجراءات والشروط الخاصة بتأسيس الشركة المساهمة.

6.1. الشركة المساهمة أو شركة ذات الأسهم (SPA) Société Par Actions : هي شركة ذات رؤوس الأموال، يكون رأس مالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة (قابلة للتداول عن طريق التنازل أي بيعها وغير قابلة للتجزئة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام. هي بمثابة شكل من أشكال المؤسسات الكبيرة، تضم على الأقل سبعة (07) مساهمين، مسؤوليتهم بقدر مساهمتهم (لا يتحملون الخسائر إلا بقدر مساهمتهم)، أسماء الشركاء غير الزامي ذكرهم في اسم الشركة، ويمكن إعطاء اسمها وإضافة رأس مالها لأنها شركة أموال. نوع الحصص يكون نقدي فقط. الحد الأدنى لرأس مالها الاجتماعي لتأسيسها هو 5.000.000 دج في حالة الدعوة إلى الاكتتاب العام، و1.000.000 دج في حالة عدم الدعوة إلى الاكتتاب العام. تسير من طرف مجلس إدارة، يتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء وعلى الأكثر من اثني عشر عضواً، يرأسه رئيس مدير عام. مسؤولية المساهمين في تسديد الديون، تتم حسب نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة². في قطر عدد الأعضاء لا يقل عن خمسة أشخاص. وتتضمن نوعان المغلقة والمفتوحة.

في قطر عدد الأعضاء لا يقل عن خمسة أشخاص وعلى المؤسسين أن يكتتبون بأسهم لا تقل عن 20 %، ولا تزيد على 60 % من رأس مال الشركة، ويكون لكل شركة مساهمة اسم يشير إلى غرضها، وألا يقل رأس مال شركة المساهمة التي تطرح للاكتتاب العام عن 10 ملايين ريال³.

يتم تأسيس هذا الشكل بإحدى الطريقتين: إما اللجوء للاكتتاب العام أو الاكتتاب بين الشركاء فقط ورأس مال 1000000 دج أي أقل من حالة الاكتتاب العام.



6.1. شركة مساهمة خاصة: يجوز للشركاء في شركة المساهمة والتي لا يقل فيها عدد المساهمين عن 5 أشخاص أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مساهمة خاصة (لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام)، بحيث لا يقل رأس مالها عن مليوني ريال قطري. في الامارات لا يزيد عدد المساهمين عن 200 مساهم، ولا يقل رأس مالها عن 5 ملايين درهم. يكون كل مساهم مسؤول بقدر حصته في رأس المال.

² البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، المرجع السابق.

³ وزارة التجارة والصناعة، المستثمر: أنواع الشركات، قطر.

8.1. شركات المحاصة Particular Partnership : تسمى في الجزائر بالتجمعات، تؤسس بين شخصين أو أكثر لفترة محددة قصد تسخير كل الإمكانيات الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها وتطويره. ليست ملزمة كباقي الشركات بالإشهار والتعريف بالشركاء. وهي شركة مؤقتة، تنتهي بانتهاء العمل الذي أسست لأجله.

9.1. الشركات المستثناة من نسبة المساهمة الأجنبية: يمكن أن تتجاوز نسبة مساهمة الشريك الأجنبي 49 بالمائة من رأس المال المشروع في مجالات معينة.

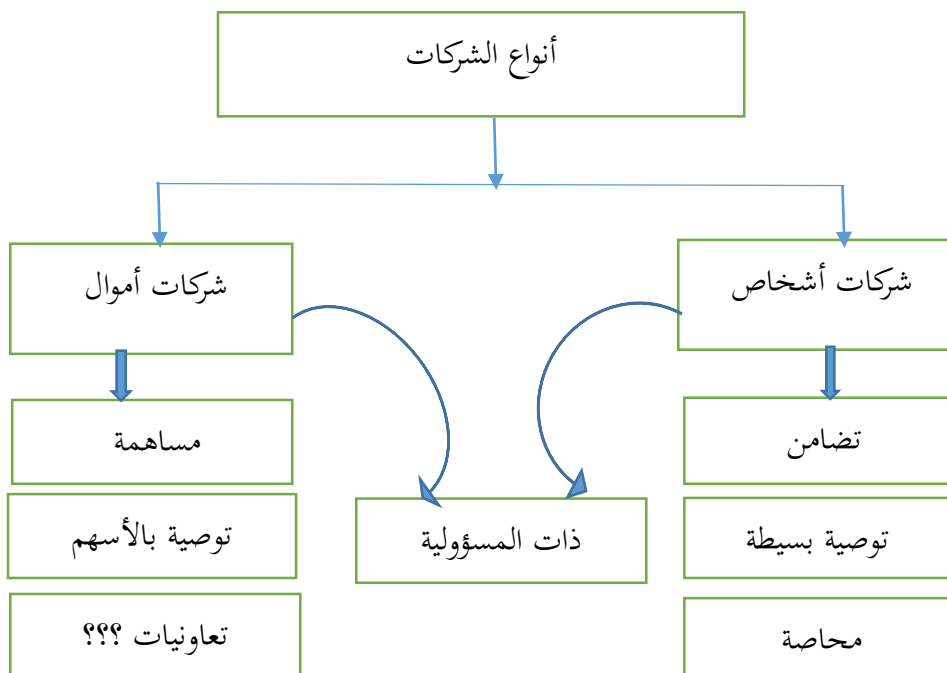
10.1. الشركات القابضة: هي شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة الشخص الواحد، تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة أو أكثر من الشركات الأخرى التي تصبح تابعة لها. تمتلك نسبة 51 بالمائة على الأقل من أسهم أو حصص الشركة أو الشركات التي تصبح تابعة لها.



يمكن أن تصنف الشركات كذلك إلى:

- على أساس السيطرة: مثل الشركة القابضة والشركة التابعة والشركة الزميلة، وهي شركة تمتلك فيها شركة أخرى تأثيرا كبيرا على الشركة (ضوابط الحد الأدنى المتمثل في 20 بالمائة من إجمالي رأس المال).
- على أساس الوصول إلى رأس المال: وتضم الشركات المدرجة (لديها أوراق مالية مدرجة بالبورصة)، أي أن الأفراد يمكنهم شراء أوراقها بحرية؛ والشركات غير المدرجة بالبورصة.

المخطط 1-1. أنواع الشركات حسب التنظيم القانوني



المخطط 1-2. تصنيفات عامة للشركات



المصدر: إعداد الباحثة

2. أنواع المؤسسات:

يمكن تصنيف المؤسسات وفقا لعدة معايير إلى الأصناف التالية:

1.2. حسب عدد الأعضاء:

- **المؤسسة الفردية:** وتخص في الغالب الشركات الناشئة وحاملي المشاريع من الشباب، فهي بمثابة المؤسسة عند التأسيس؛ هي سهلة التشكيل وتمنح السيطرة الكاملة على المشروع، وهي لا تنتج كيان أعمال منفصل، أي أن الأصول والخصوم ليست منفصلة عن الأصول والخصوم الشخصية، ولا يمكن بيع أسهمها، لذا يصعب عليها جمع الأموال، وتترد البنوك في اقراض هذا النوع. تعتبر خيارا جيدا للمؤسسات منخفضة المخاطر.

- **المؤسسة الجماعية:** يؤسسها أكثر من شخصين.

2.2. حسب القطاع الاقتصادي أو حسب النشاط:

- **قطاع التصنيع:** يتضمن مؤسسات تحدد احتياجات العملاء، تستكشف الموارد والتكنولوجيا التي تلبى تلك الاحتياجات.

- **قطاع التحويل:** يشمل جميع مؤسسات إنتاج المواد الأولية، يغطي أنشطة واسعة في هذا المجال مثل: الصناعات الغابية والمناجم، استخراج الموارد الباطنية، أنشطة الصيد البحري، الإنتاج، التسويق، التوزيع، التخزين، الري، التكنولوجيا.
- **قطاع التداول:** يقومون بشراء المنتجات النهائية من الشركات المصنعة وبيعها للعملاء، هم بمثابة الوسطاء بين تجار الجملة وتجار التجزئة وبين الشركات المصنعة والعملاء. ويمكن أن يتضمن تقديم الخدمات مثل النقل، السياحة، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة، التعليم والاتصال.
- **قطاع الإدارية والاستشارة:** يتمحور نشاط هذه المجموعة حول التقنيات والوظائف الإدارية. مثل أنظمة إدارة الجودة الشاملة، إعادة تصميم الوظائف، الإدارة بالاجتماع أو الإدارة التشاركية، إدارة الأجور وغيرها.

3.2. حسب الهدف:

تقسم المؤسسات حسب الهدف إلى:

- مؤسسات ربحية: تجارية واستثمارية
- مؤسسات غير ربحية: خيرية وعامة

4.2. حسب الحجم (عدد العمال والقيمة السوقية):

في هذا النوع هناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال المحقق كمعيارين أساسيين للتصنيف، وهناك من يضيف إلى ذلك القيمة المضافة المحققة، وهناك من يعتمد على الأموال الخاصة للمؤسسة. رغم اختلاف معايير التصنيف حسب الحجم، إلا أن الأغلبية تتفق على استعمال معيار العمال كأساس للتصنيف، وعليه فإن التصنيف الشائع على أساس معيار الحجم، يقسم المؤسسات إلى مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة وكبيرة.

✓ **حسب القيمة السوقية:** تقسم المؤسسات عموماً إلى ثلاث مجموعات حسب الحجم، وهي أين هذه ويمكن مقارنة:

- رأس المال الكبير، حيث تكون القيمة السوقية للمؤسسة 10 مليار دولار أو أكثر؛
- رأس المال المتوسط، حيث تكون القيمة السوقية بين 2 و10 مليار دولار؛
- رأس المال الصغير، تكون فيه القيمة السوقية بين 300 مليون دولار و2 مليار دولار.

✓ حسب عدد العمال (هناك فرق بين الموظف (بدوام كامل) والعامل):

- المشاريع الصغرى (Small enterprises): عدد العمال أقل من 10، ويبلغ حجم مبيعاتها السنوية 2 مليون أورو؛
- المشاريع الصغيرة (micro enterprises): عدد العمال من 10 إلى 50 عاملاً، حجم مبيعاتها السنوية لا يزيد عن 10 ملايين أورو؛
- المشاريع المتوسطة (medium-sized enterprises): عدد العمال محصور بين 50 و250 عاملاً، حجم مبيعاتها السنوية لا يزيد عن 50 مليون أورو؛

- المشاريع الكبيرة (large enterprises): عدد العمال يفوق 250 عاملا، حجم مبيعاتها السنوي يكون أكثر من 50 مليون أورو.
غالبا ما يتم تصنيف المشاريع التي تضم أقل من 250 عاملا بشكل جماعي، على أنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

7.2. **حسب الموقع الجغرافي:** تقسم المؤسسات حسب الموقع الجغرافي إلى مؤسسات دولية وإقليمية ومؤسسات وطنية أو محلية.

6.1. **بناء على الملكية:**

- المؤسسات الخاصة: مالك واحد للمنظمة ويتحمل كل المخاطر أو عدة أشخاص ويتقاسمون المخاطر.
- المؤسسات العامة: تقوم بها الحكومات من خلال وكالات التنمية المختلفة، أو من خلال القيام بتنفيذ مشاريع تجارية أو صناعية.
- المؤسسات الهجينة أو المختلطة: إدارة مشتركة للمشروع بين القطاع الخاص العام.

7.1. **أنواع أخرى:**

- **المؤسسات الاجتماعية:** قد تكون غير ربحية أو ربحية أو مختلطة، هدفها هو جعل العالم في مكان أفضل.
- **المؤسسات المنزلية:** يتم التشغيل وإدارة المؤسسة من المنزل وليس المكتب. في الواقع عدة شركات تم انشائها من المنزل مثل: Apple وDisney
- **المؤسسة التجارية عبر الانترنت:** الشركات هنا يتم تشغيلها بشكل أساسي عبر الانترنت. مثل أمازون ومالكي eBay وغيرها.
- **شركات أو مؤسسات ناشئة قابلة للتطوير:** مهمتهم هو البحث عن نموذج أعمال متكرر قابل للتطوير، وهي تشكل نسبة قليلة من مجموع الشركات.
- **شركات ريادة أعمال كبيرة:** تنمو من خلال الحفاظ على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مختلفة عن منتجاتهم الأساسية.

رابعا. مفهوم التمويل والوظيفة التمويلية

1. **مفهوم التمويل**

نشأ التمويل • في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي مع أعمال (Markowitz, Tobin, Sharpe,)
(Treyner, Black, and Scholes) على سبيل المثال لا الحصر. بينما موضوعات التمويل مثل المال والبنوك والاقراض كانت موجودة من قبل.

أهم موضوعات التمويل تتمثل في:

- أسعار الفائدة؛
- العائد وتوزيعات الأرباح؛
- البيانات المالية (الميزانية العمومية، بيان الدخل، بيان التدفقات النقدية)؛

- تكلفة رأس المال؛
- معدلات العائد (ROS, ROA ,ROI, IRR)؛
- حقوق المساهمين؛
- التمويل السلوكي.

بالمعنى الواسع يقصد بالتمويل دراسة الأموال وإنشائها وكيفية مراقبتها وإدارتها (العرض والطلب وكيفية الانفاق وطرق الحصول على الأموال). مصطلح التمويل يرتبط بشكل كبير بتمويل استثمارات البنوك، والشركات، والأفراد، وبذلك فهو يتضمن الأنواع التالية:

- **التمويل الشخصي:** يتضمن إعداد الميزانية والتخطيط المالي والتأمين وتخطيط الرهن العقاري والمدخرات وتخطيط التقاعد. يرتبط بأرباح الشخص ومتطلباته المعيشية وأهدافه.
 - **التمويل العام أو المالية العامة:** يتضمن إعداد الميزانية العامة وتدير المال العام وتوجيهه وتخصيصه.
 - **تمويل الشركات:** ويضم إدارة الأصول والخصوم وتدير التمويل وتخصيصه.
- أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات يستدعي ضرورة وجود وظيفة تمويلية، لأن أثر التمويل يمتد أفقياً، أي إلى الأفراد والحكومات والمؤسسات الأخرى والاقتصاد الوطني.

خامساً. أنواع النسب المالية

النسب المالية (النسب المحاسبية) هي واحدة من أهم أدوات اتخاذ القرار الإداري. رياضياً يقصد بالنسبة مقارنة رقم بآخر؛ النسب المالية هي مقارنة الأرقام المالية المستخرجة من البيانات المالية للشركة (الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفق النقدي وبيان الأرباح المحتجزة أو بيان التغيرات في حقوق الملكية)، حيث يتم قسمة رصيد حساب على آخر، لأجل الحصول على معلومات حول أداء الشركة.

تستخدم هذه النسب لإجراء التحليل المالي وتقييم سيولة الشركة والنمو والربحية ومعدلات العائد وغيرها من طرف المصرفيين والمستثمرين ومحلي الأعمال ومحلي الشركة الماليين.

ما هو أهم من حساب النسب المالية هو تفسيرها، قد تعمل النسب كأدلة، أو كمؤشر، أو إشارات حمراء فيما يتعلق بالعلاقات الجديرة بالملاحظة بين المتغيرات المستخدمة لقياس أداء الشركة.

تتمثل أهم النسب المالية في النسب التالية:

1. نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة العلاقة بين عنصرين أو أكثر من مكونات البيانات المالية، أي أنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل (التوازن المالي قصير الأجل)، فيما يلي ثلاثة نسب مالية رئيسية للسيولة الأكثر استخداماً، والتي تؤخذ بعين الاعتبار لقياس الصحة المالية للمؤسسة (تعطي فهماً كاملاً لسيولة المؤسسة):

$$\checkmark \text{نسبة رأس المال العامل (النسبة الحالية، أو نسبة السيولة العامة أو العادية)} =$$

الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

هذه النسبة تعطي فكرة عن مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، باستخدام أصولها الحالية خلال الأشهر المقبلة، أي أنها توضح ما إذا كان للمؤسسة تدفقات نقدية كافية للوفاء بالتزامات قصيرة الأجل، والاستفادة من الفرص وجذب شروط ائتمانية مواتية. يمكن مقارنة النسبة الحالية بالنسبة السابقة، لمعرفة ما إذا كانت النسبة الحالية مرتفعة أم منخفضة. تعتبر النسبة واحد (1) مثالية، يستخدم المستثمرون هذه النسبة لتقييم سيولة المؤسسة.

✓ **نسبة النقدية أو نسبة السيولة المطلقة أو نسبة السيولة السريعة (العامة) = الأصول المتداولة -**

المخزونات / الديون قصيرة الأجل

تشير النسبة إلى قدرة الشركة على سداد طلبات الدائنين الفورية، باستخدام أصولها الأكثر سيولة، ومن دون بيع أي مخزون. يعبر عن الأصول المتداولة مطروح منها المخزون بالأصول السريعة. هذه النسبة مثيرة للموردين. المخزونات يتم استبعادها هنا، لأنها أقل سيولة (يتطلب المخزون وقتاً حتى يتم تحويله وبيعه)، بالرغم من أن بعض المخزونات لها خاصية السيولة العالية، إذا كانت النسبة تساوي الواحد (1) أو أكبر، فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

✓ **نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل**

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسة من ناحية السيولة، وارتفاع هذه النسبة عن الواحد، يعني إما تراجع نشاط المؤسسة أو نقص في تجديد الاستثمارات أو لأن فائض السيولة غير مستغل. فهي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، ودون تصفية أي أصول أخرى.

2. نسب التداول:

✓ **نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة**

إذا كانت النسبة أقل من الواحد، فمعناه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (مطالب الدائنين قصيرة الأجل).

3. نسب النشاط أو نسب العمليات أو نسب الكفاءة أو نسب إدارة الأصول أو نسب دوران الأصول

تتضمن مجموعة من النسب، تصب كلها في محاولات تقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها لتوليد المبيعات وتعظيم الأرباح أو ثروة المساهمين. فهي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها للحصول على الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر قدر من المبيعات. أهم نسب الكفاءة الأكثر استعمالاً نجد:

✓ **معدل دوران المخزون**

يتم التعبير عن دوران المخزون بتكلفة البضائع المباعة للسنة مقسومة على متوسط المخزون. تشير النسبة إلى مدى كفاءة الشركة في إدارة مخزونها من حيث صلته بمبيعاتها (مدى سرعة بيع المخزون وإعادة تخزينه أو تسليمه كل عام).

تعطى بالصيغة التالية: **تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون**

تشرح النسبة سرعة تدفق الأموال من خلال المخزون السلعي

✓ نسبة مهلة ائتمان العملاء أو متوسط فترة التحصيل:

تعطى بالصيغة التالية: حسابات القبض / متوسط المبيعات يوميا

تقيس النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها، حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، وتسمح النسبة بتقييم الكفاءة التي تجمع بها الشركة حساباتها الائتمانية القائمة. أي عدد المرات التي يتم فيها تحويل الذمم المدينة إلى نقد خلال الفترة.

✓ نسبة معدل دوران اجمالي الأصول

تعطى بالصيغة التالية: رقم الأعمال / اجمالي الأصول

عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم اعمال، أي تحليل مدى كفاءة قاعدة الأصول في توليد المبيعات وتحقيق الربحية.

✓ نسبة معدل دوران الأصول غير الجارية

تعطى بالصيغة التالية: رقم الأعمال / الأصول غير الجارية

يشير هذا المعدل إلى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال

✓ معدل دوران الأصول الجارية

تعطى بالصيغة التالية: رقم الأعمال / الأصول الجارية

تشير النسبة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال

✓ دوران الذمم المدينة

دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / متوسط حسابات القبض

يشير معدل الدوران الأعلى إلى وجود أموال أقل مرتبطة بحسابات القبض، لأن العملاء يدفعون بسرعة.

4. نسب الرفع المالي أو نسب الملاءة

على عكس نسب السيولة، فإن نسب الرفع تقيس مدى جودة استخدام الشركة للديون طويلة الأجل. تتم مراجعة هذه النسب من قبل المصرفيين والمستثمرين، وأن نسبة الرفع المالي المرتفعة قد تدل على زيادة تعرض الشركة للمخاطر وتراجع الاعمال، ولكن المخاطر العالية قد تؤثر في نفس الوقت على إمكانية تحقيق عوائد أعلى. هناك نوعان من نسب الرفع المالي، هما:

✓ نسبة الدين إلى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات / حقوق المساهمين

تقيس مقدار الديون التي تستخدمها المؤسسة في تمويل عملياتها، مقارنة بالمبلغ المستثمر من قبل أصحابها (رأس المال أو أرباح محتجزة). تتم مراقبة هذا المؤشر من قبل المصرفيين كمقياس لقدرة المؤسسة على سداد ديونها. يجب أن تتراوح نسبة الدين بين 50 و 80 بالمائة من حقوق الملكية.

✓ إجمالي نسبة الدين = الدين / إجمالي الأصول

يوضح النسبة المئوية للأصل الممول من قبل الدائنين. تشير النسبة المرتفعة إلى اعتماد المؤسسة على الديون ويمكن أن تترجم كعلامة ضعف مالي للمؤسسة. تعني نسبة الدين الأكبر من 1.0 أن الشركة لديها صافي ثروة سلبية.

5. نسب التمويل (النسب الهيكلية):

تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، تتمثل أهم النسب في:

✓ نسبة التمويل الدائم = الأصول الدائمة / الأصول الثابتة

يشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر من الواحد.

✓ نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

هذه النسبة يمكن أن تكون أقل من الواحد، بشرط أن تكون نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد

6. نسب المردودية (الربحية):

تقيس النسبة مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، تضم أهم ثلاثة مؤشرات هي:

✓ نسبة العائد على الأصول (ROA)، يستخدم المحللون الماليون هذه النسبة لتقييم أداء المؤسسة من

حيث الربحية.

✓ العائد على حقوق الملكية (ROE)، هذه النسبة مهمة للمستثمرين الذين يتلقون مدفوعات أرباح

الشركة، وهي توضح مدى فعالية استخدام الأموال المستثمرة في الشركة.

✓ نسبة العائد على المبيعات (ROS)، تستخدم هذه النسبة من قبل صاحب العمل والمستثمرين ورئيس

المبيعات. توضح النسبة مدى جودة الشركة في بيع منتجاتها. المهم هنا ليس عدد الوحدات المباعة

إنما صافي الربح المحقق من المبيعات.

7. نسب المديونية:

تبين مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أنشطتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية. من أهم هذه

النسب:

✓ نسبة القدرة على التسديد = الديون المتوسطة والطويلة / قدرة التمويل الذاتي

تبين النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة والطويلة، وذلك في حالة استخدامها كل

قدراتها على التمويل.

✓ نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

تبين النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة، حيث تمثل 20% الحدود الدنيا و60% تمثل

الحدود القصوى.

8. نسب سياسة توزيع الأرباح: تساعد على تحديد آفاق النمو المستقبلية للشركة، كما توفر نظرة عامة لسياسة

توزيع أرباح الشركة. أهم النسب المستعملة هي: نسبة الدفع وعائد الأرباح.

المخطط 1-4. ملخص لأهم النسب المالية الشائعة

السيولة	التداول	الرفع	التمويل	النشاط	المديونية	المردودية

